

The impact of deposit structure on banking recovery: An analytical study of a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange

Laila A. Mohammed¹, Saja F. M. Younis^{2*}

^{1,2}Department of financial and banking sciences, College of administration and economics, University of Mosul, Mosul, Iraq

Layla_abdulkarem@uomosul.edu.iq, Saja.fathi@uomosul.edu.iq

Article information:

Received: 22-07- 2025
Revised: 26-08- 2025
Accepted: 03-09- 2025
Published: 25-03- 2026

***Corresponding author:**

Saja F. Younis
Saja.fathi@uomosul.edu.iq



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

This study aims to examine the nature of the relationship between deposit structure and financial recovery in commercial banks. The sample consisted of ten Iraqi commercial banks during the period 2014–2023, and the Ordinary Least Squares (OLS) method was applied to analyze the relationship and effects among the study variables. The findings reveal that the deposit structure has a significant impact on several financial recovery indicators, namely return on equity (ROE), return on assets (ROA), capital adequacy ratio (CAR), and non-performing loans (NPL). The results further indicate that both savings deposits and time deposits exerted a negative effect on ROA, reflecting the limited ability of Iraqi banks to allocate depositors' funds efficiently and generate adequate returns. Conversely, time deposits showed a clear positive impact on ROE. In addition, all types of deposits were found to have a positive and significant effect on both NPL and CAR, suggesting that growth in deposits increases lending activities and profitability, while also being associated with higher levels of non-performing loans. The significance of this study stems from the fact that deposits represent the primary source of funding for commercial banks and account for the largest share of their resources. However, the distribution of deposits by type and maturity does not necessarily guarantee financial recovery, particularly in light of the financial, health, economic, political, and technological crises that have adversely affected the Iraqi banking sector. Accordingly, the central research question is posed: To what extent does the deposit structure contribute to strengthening the ability of Iraqi commercial banks to achieve financial recovery? The study concludes that bank managements should improve the quality of banking services and adopt both pricing and non-pricing strategies to attract more stable deposits, while directing them toward high-quality assets and investments that can enhance financial performance.

Keywords: Deposit structure, banking recovery, fixed deposits.

Conclusions:

1. It is evident that the deposit structure plays a divergent role in enhancing the financial recovery of Iraqi commercial banks, as each type of deposit has its own specific impact, which may either support or hinder performance.
2. The significant disparity in financial performance indicators among the banks under study reflects a lack of homogeneity in administrative and credit policies, indicating the absence of a unified framework for managing deposits and deploying them efficiently.

3. The association between the increase in deposit volumes and the rise in non-performing loan ratios confirms that credit expansion does not necessarily coincide with improved risk management; rather, it may reveal weaknesses in credit controls.
4. Despite the negative effects of certain types of deposits on return on assets, fixed (time) deposits demonstrated a clear ability to support capital and enhance return on equity, underscoring their importance in financing long-term investments.
5. The commitment of most banks to acceptable levels of capital adequacy reflects a relative response to central bank requirements and Basel accords; however, this commitment has not always been translated into higher operational efficiency or improved asset quality.
6. The gap between liquidity stability and profitability volatility indicates that liquidity management strategies continue to suffer from weak coordination with employment and investment strategies.

أثر هيكل الودائع في تحقيق التعافي المصرفي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ليلي عبد الكريم محمد¹، سجي فتحي محمد يونس^{2*}
قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق
Layla_abdulkarem@uomosul.edu.iq, Saja.fathi@uomosul.edu.iq

معلومات البحث:

- تاريخ استلام البحث: 2025-07-22
- تاريخ ارسال التعديلات: 2025-08-26
- تاريخ قبول النشر: 2025-09-03
- تاريخ النشر: 2026-03-25

*المؤلف المراسل:

سجي فتحي محمد يونس

Saja.fathi@uomosul.edu.iq



هذا العمل مرخص بموجب
المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي
(CC BY 4.0)

تهدف هذه الدراسة إلى بيان طبيعة العلاقة بين هيكل الودائع والتعافي المالي في المصارف التجارية. وقد شملت العينة عشرة مصارف تجارية عراقية للمدة 2014-2023، واعتمدت طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في تحليل العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة. أظهرت النتائج أن هيكل الودائع يرتبط بشكل طردي معنوي بعدد من مؤشرات التعافي المالي والمتمثلة بكل من (ROA، ROE، CAR، NPL). كما تبين أن ودائع التوفير والودائع الثابتة كان لهما أثر سلبي في العائد على الموجودات (ROA)، مما يعكس محدودية قدرة المصارف العراقية على توظيف أموال المودعين بكفاءة. في المقابل، أظهرت الودائع الثابتة تأثيراً إيجابياً واضحاً في العائد على حقوق الملكية (ROE). ووجدت النتائج أيضاً أن جميع أنواع الودائع كان لها تأثير إيجابي ومعنوي في نسبة القروض المتعثرة (NPL) ونسبة كفاية رأس المال (CAR)، الأمر الذي يشير إلى أن زيادة حجم الودائع يقود إلى نمو عمليات الإقراض وتعزيز الأرباح، لكنه يرتبط في الوقت ذاته بارتفاع حجم القروض المتعثرة. وتتبع أهمية هذه الدراسة من أن الودائع تمثل المصدر الأهم لتمويل المصارف التجارية وتشكل النسبة الأكبر من مواردها، إلا أن توزيعها بحسب النوع والأجل قد لا يساهم بالضرورة في دعم التعافي المالي، ولا سيما في ظل ما تعرض له القطاع المصرفي العراقي من أزمات مالية وصحية واقتصادية وسياسية وتكنولوجية انعكست سلبيًا على أدائه. ومن هنا انبثق التساؤل الرئيس للدراسة: إلى أي مدى يساهم هيكل الودائع في تعزيز قدرة المصارف التجارية العراقية على تحقيق التعافي المالي؟ وخلصت الدراسة إلى ضرورة أن تعمل إدارات المصارف على تحسين جودة الخدمات المصرفية، ووضع سياسات سعرية وغير سعرية تستقطب ودائع أكثر استقراراً، وتوجيهها نحو استثمارات وموجودات عالية الجودة تعزز من كفاءة الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: هيكل الودائع، التعافي المصرفي، الودائع الثابتة.

المقدمة:

تسعى المصارف التجارية إلى استقطاب الأموال من مصادر مختلفة، إذ تهدف إلى جذب أكبر قدر ممكن من الموارد ذات التكلفة المنخفضة والمضمونة بالإضافة إلى المحافظة على الهيكل التمويل الأمثل بين حجم الأموال الخاصة (حقوق الملكية) والمقترضة (الودائع بأنواعها والقروض). وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد المصرف وتلعب دوراً أساسياً في تحقيق أهدافه، حيث يعتمد حجم وهيكل موجودات المصرف، وربحيته، على حجم ونوعية الأموال المتوفرة لديه. في السنوات الأخيرة، واجهت العديد من المصارف مشاكل مصرفية داخلية وخارجية ناتجة عن ضعف الرقابة المصرفية والتدخلات السياسية ومشاكل اقتصادية بالإضافة إلى أزمة جائحة COVID-19 وغيرها الأمر الذي ترتب عليه انخفاض جودة محفظة قروضها وزيادة المخاطر الائتمانية الناتجة عن عدم قدرة المقترضين على سداد القرض وفوائده إلى المصرف مما أدى إلى تعرض المصارف إلى مخاطر عديدة أثرت على مدى قدرتها على البقاء والاستمرار في العمل المصرفي. وبالتالي لابد من إجراء إصلاحات شاملاً ومكفلاً لإعادتها إلى مكانتها السابقة. وتواجه المصارف تحديات كبيرة في مرحلة التعافي المالي مثل انخفاض الثقة لدى المودعين مما يتطلب وضع استراتيجيات فاعلة ومبتكرة لجذب الودائع وتعزيز استقرارها. كما أن اتباع المصارف التجارية لاستراتيجيات التعافي المالي له أهمية كبيرة في عودة المصرف إلى العمل في السوق المصرفي بعد تجاوزه للآزمة وزاوال الخطر. وتعكس قدرة المصرف على التعافي كفاءة إدارة المصرف وموظفيه واستفادته من تجارب المصارف الأخرى في تجاوز الآزمة المصرفية. ويلعب حجم وهيكل الودائع دور مهم في تحقيق التعافي المالي من الآزمات المالية، إذ يتكون هيكل الودائع من الودائع الجارية والودائع الثابتة وودائع التوفير، وتبرز أهمية هيكل الودائع في دعم قدرة المصارف على الصمود أمام الآزمات وتحقيق التعافي سريعاً، إذ يساهم نوع وطبيعة الودائع في تحقيق التعافي المالي فودائع التوفير والثابتة تساهم في زيادة أرباح المصرف من خلال توظيفها واستثمارها بكفاءة. أما ودائع الجارية فتسهم في

تعزيز سيولة المصرف وقدرته على تلبية طلبات السحب من قبل زبائنه بالإضافة الى توظيف الجزء المستقر منها لتحقيق الأرباح. وتهدف الدراسة الحالية الى التحقق من أثر هيكل الودائع في تحقيق التعافي المالي في المصارف التجارية العراقية بعد ان تعرض القطاع المصرفي العراقي الى سلسلة من الازمات خلال السنوات السابقة مما اثرت بشكل كبير على دورها التقليدي المتمثل بتجميع الودائع وإعادة استثمارها في مجالات اقتصادية مختلفة.

بناءً على ما تقدم، تم تقسيم الدراسة الى محورين رئيسيين، يستعرض المحور الأول هيكل الودائع المصرفية والعوامل المؤثرة في نمو حجم الودائع بالإضافة الى التطرق الى استراتيجيات التعافي المالي في المصارف التجارية. اما المحور الثاني، فتناول مناقشة وتحليل نتائج اختبار أثر هيكل الودائع في تحقيق التعافي المالي في المصارف التجارية العراقية. واختتمت الدراسة بعرض مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بموضوع الدراسة.

1. مشكلة الدراسة:

تعد الودائع من اهم مصادر التمويل في المصارف التجارية وتشكل الجزء الأكبر من مواردها، ويساعد توزيع هذه الودائع من حيث النوع والاجل والتكلفة الى (جارية وتوفير وثابتة) الى بيان أثرها في تحقيق التعافي المالي بعد الازمات التي مرت بها. وتبرز أهمية الدراسة بعد تعرض القطاع المصرفي العراقي لسلسلة من الازمات المالية الصحية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والتي اثرت سلباً على أدائها المالي ودورها في الاقتصاد الوطني. من هنا برزت الحاجة لدراسة هيكل الودائع بوصفه عامل مؤثر في تحقيق التعافي المالي، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الاتي:

- هل يؤثر هيكل الودائع في قدرة المصارف على تحقيق التعافي المالي للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة؟
- ### 2. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في معالجته لموضوع حيوي يتمثل بهيكل الودائع وأثره في تحقيق التعافي المالي في المصارف التجارية كونه يقدم نتائج قابلة للتطبيق تساعد ادارة المصرف في تطوير سياسات ادارة الودائع بطريقة تساهم في تحقيق التعافي المصرفي فضلاً عن كون البيئة المصرفية المبحوثة هي القطاع المصرفي العراقي والذي ينتم بارتفاع مستويات المخاطر ويمر بمرحلة حرجة وسلسلة من الازمات المالية الاقتصادية والامنية خلال مدة الدراسة (2014-2023)، وكما تكمن الاهمية العلمية بسد فجوة معرفية في الاديبيات المالية والمصرفية.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على هيكل الودائع المصرفية والعوامل المؤثرة فيها.
- التعرف على استراتيجيات التعافي المالي في المصارف التجارية.
- تحديد تأثير هيكل الودائع على التعافي المالي في المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة.
- تقديم بعض الاقتراحات الخاصة التي قد تساعد في تحسين هيكل الودائع وتعزيز الاستقرار المصرفي.

4. فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة الى اختبار الفرضية الرئيسية التالية: يوجد أثر معنوي لهيكل الودائع في مؤشرات التعافي المالي للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة.

وتنبثق من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير معنوي لهيكل الودائع في ربحية المصارف التجارية والمعبر عنها بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير معنوي لهيكل الودائع في جودة الموجودات والمعبر عنها بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير معنوي لهيكل الودائع في كفاية رأس المال والمعبر عنها بنسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات.

5. منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، اذ يركز هذا المنهج على دراسة الظواهر الموجودة في الواقع مع تقديم وصف دقيق لها لا يقتصر على جمع المعلومات فحسب وانما تحليلها وربطها وشرحها واستخلاص النتائج وتفسيرها.

6. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة بالقطاع المصرفي العراقي اما عينة الدراسة فتمثلت بمجموعة من المصارف التجارية العراقية والبالغ عددها (10) مصارف، اما الحدود الزمانية للدراسة فتمثلت بالفترة (2014-2023)، وقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية المدرجة في التقارير المالية والميزانيات السنوية الصادرة عن المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة، ومبررات اختيار هذه الفترة كانت توفر البيانات المالية المنشورة والمعتمدة لهذه المدة بما يتيح امكانية القياس والتحليل الكمي، كما تميزت هذه الفترة بظروف اقتصادية ومالية مهمة في العراق، اذ شهدت ازمات عديدة منها اقتصادية ومالية وصحية فضلاً عن السياسات والاصلاحات التي اتخذها البنك المركزي العراقي لدعم الاستقرار والتعافي المالي، اما مبررات طول الفترة الزمنية (عشر سنوات) وذلك لكي يسمح برصد كافة التغيرات والاتجاهات العامة في هيكل الودائع وعلاقتها بقدرة المصارف على التعافي، مع امكانية تعميم النتائج المستخلصة على باقي المصارف في القطاع المصرفي.

الجدول (1) المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة (المبالغ بمليارات الدنانير العراقية)

ت	المصرف	سنة التأسيس	رأس المال	اجمالي الموجودات	حق الملكية
1-	مصرف بغداد	1992	250	2748.5	473.72
2-	مصرف الشرق الأوسط	1993	250	680.111	254.239
3-	المصرف الأهلي العراقي	1995	250	3982.98	500.05
4-	مصرف الائتمان العراقي	1998	250	507.729	287.043
5-	مصرف سومر	1999	250	295.68	255.7
6-	مصرف بابل	1999	250	440.35	259.67
7-	مصرف الموصل	2001	252.5	788.12	281.74
8-	مصرف الشمال للتمويل	2003	300	415.53	250.1
9-	مصرف آشور الدولي	2005	250	757.76	306.84
10-	مصرف المنصور	2005	250	1135.36	311.85

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية والميزانيات السنوية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للعام 2023.

المبحث الأول: الجانب النظري
أولاً: الدراسات السابقة

الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية لقياس الأداء المالي خلال الفترة (2001 – 2018). وتوصلت النتائج الى ان الودائع الجارية والتوفير لها أثر معنوي في كل من ROA و ROE. في حين وجد ان الودائع الثابتة كان لها أثر معنوي ذي دلالة إحصائية على ROE فقط.

من جانب اخر، تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع التعافي المالي وربطه بالمرونة المالية مثل دراسة (Dawood & Shili, 2023) التي سعت الى بيان أثر المرونة المالية في تحقيق التعافي المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة المالية (2009-2020). تم الاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد لتحليل العلاقة بين المرونة المالية والتعافي المالي. أظهرت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمؤشرات المرونة المالية على مؤشرات التعافي المالي للمصارف التجارية العراقية. بالإضافة إلى ذلك وجد أن المصارف التجارية العراقية تتمتع بالاستقرار المالي، ويعود ذلك الى متانة هيكلها المالي واستغلالها للمرونة المالية والتعافي المالي الذي يسمح لها بمواجهة المخاطر المصرفية كما تناولت دراسة العامري (2018) دور المرونة المالية وممارساتها للوصول إلى التعافي المالي. تمثلت عينة الدراسة بـ(10) مصارف تجارية مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2005-2015). وتم توظيف كل من مضاعف حق الملكية، ونسبة الديون الى حق الملكية، ونسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة القانونية كمتغيرات مستقلة لقياس المرونة المالية، كما تم استخدام مؤشر العائد على الموجودات، والعائد على الودائع، ونسبة رأس المال الى القروض ونسبة رأس المال الى الودائع كمتغيرات تابعة لقياس التعافي المالي. وأوضحت النتائج وجود علاقة بين مؤشرات المرونة المالية ومؤشرات التعافي المالي. بالإضافة الى ذلك، ركزت دراسة يوسف (2024) على تصنيف المصارف التجارية الاردنية الى مصارف متعافية مالياً وأخرى غير متعافية مالياً باستخدام التحليل التمييزي خلال الفترة (2000-2021) وبالاعتماد على عدد من مؤشرات التعافي المالي والمتمثلة في معدل العائد على

تهدف الدراسات السابقة الى انشاء قاعدة اساسية تدعم الدراسة الحالية فقد ركزت دراسة على وكرزة (2022) على تحليل أثر هيكل الودائع في صافي الدخل لعينة من المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة (2015-2021). وقد أظهرت نتائج الدراسة ان كل من الودائع الاجمالية والودائع الجارية والودائع الأجل وودائع المصارف لها تأثير معنوي في صافي دخل المصارف عينة الدراسة. كما وجدت الدراسة ان وودائع التوفير لا تؤثر في صافي الدخل. كما تناولت دراسة خلف (2020) تحديد أثر هيكل الودائع في ربحية المصارف التجارية السورية الخاصة، من خلال بيان أثر كل من الودائع الجارية، وودائع التوفير، والودائع الثابتة في معدل العائد على حق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الموجودات (ROA). وذلك من خلال دراسة حالة مصرف بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة (2006 – 2018). وتوصلت النتائج الى أن الودائع الجارية كان لها أثر إيجابي ومعنوي في معدل العائد على الموجودات، في حين كانت للودائع الثابتة أثر سلبي ومعنوي في ربحية المصارف التجارية السورية بينما لم تظهر وودائع التوفير أي أثر على ربحية المصرف ROA و ROE. وبالمقابل، هدفت دراسة ناصر واخرون (2019) إلى تحديد أثر هيكل الودائع المصرفية في عائد محفظة القروض في المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وتمثلت عينة الدراسة بـ 11 مصرفاً خلال الفترة (2012-2018). وقد أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي لهيكل الودائع (الودائع الجارية، وودائع التوفير، الودائع الثابتة) في عائد محفظة القروض، مما يشير الى عدم قدرة المصارف على توظيف وودائعها بصورة جيدة. كما حاولت دراسة مزيكه واخرون (2021) قياس أثر استقرار أنواع الودائع المصرفية (الودائع الجارية، وودائع التوفير، والودائع الثابتة) على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية باعتماد مصرف التجارة والتنمية كدراسة حالة، وقد تم توظيف معدل العائد على

واخرون، 2019: 53). وتعتمد المصارف التجارية على الرفع المالي بشكل كبير على عكس شركات الاعمال الأخرى، إذ قد يتجاوز معدل الرفع المالي في المصارف الـ 90% معتمدة على الودائع ومصادر التمويل الأخرى (الاقتراض من الأسواق المالية او من المصارف الأخرى او عن طريق اصدار السندات) في تمويل عملياتها. وتشكل الودائع نسبة عالية تصل الى 80% من مصادر أموالها. وتولي إدارة المصرف أهمية خاصة بهيكل الودائع لما له من أهمية في تحديد نتائج أعمالها. فنمو الودائع ليس كافياً وإنما التعرف على طبيعة هيكل الودائع له دور كبير في تحديد مجالات الاستثمار الأكثر ربحية. وبالتالي ينبغي على إدارات المصارف ان تكون قادرة على تحديد الودائع المستقرة وغير المستقرة (محمود، 2022: 14).

وتذهب إدارة المصرف الى تصنيف الودائع وفق معايير متعددة ومتنوعة بهدف التعرف على طبيعة ودائعها وبالتالي ادارتها بكفاءة. الا ان التصنيف الأكثر شيوعاً هو الذي يقسم الودائع الى (طه والمخرم، 2023: 387-388):

1. **الودائع الجارية (تحت الطلب):** يتضمن إيداع الأموال من قبل الزبائن ولهم الحق في سحب الأموال في أي وقت وبدون اشعار مسبق. ويستخدم المودعين هذا النوع من الودائع كأداة لتسوية معاملاتهم التجارية بحيث يمكنهم السحب منها بموجب شيكات او التحويل بين الحسابات. وتشكل الودائع الجارية أهمية خاصة للمصارف فهي تعتبر المصدر الرئيسي للسيولة وان أهميتها النسبية مقارنةً بإجمالي الودائع تحدد قدرة المصرف في التوسع في منح الائتمان او الحد منه. كما تشكل الودائع الجارية التزاماً فورياً بالدفع على المصارف مما يتطلب الاحتفاظ بأموال كافية لمواجهة حالات السحب المفاجئة (علي واخرون، 2019: 53-54)

2. **ودائع التوفير:** تتضمن اتفاقاً يقضي بإيداع الزبون مبلغ من المال لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة معينة ويحق له السحب من الوديعة في أي وقت يشاء وبدون اخطار سابق منه وتحسب الفائدة على أقل رصيد شهري (الجبوري، 2019: 114-115).

3. **الودائع الثابتة او لأجل:** تكون هذه الودائع ذات اجل محدد متفق عليه بين المصرف والمودع. ولا يحق للمودع سحبها قبل الموعد المحدد. وتدفع المصارف فوائد عالية على هذا النوع من الودائع عادة ما تكون اعلى من فوائد حسابات التوفير. وتشكل الودائع لأجل أهمية كبيرة للمصرف إذ يمكن للمصارف استثمارها بشكل أكثر مرونة في مجالات الإقراض والاستثمار المختلفة وتحقيق عوائد عالية تعطي الفوائد المدفوعة وتحقق عائد مجزي للمصرف (الجبوري، 2019: 114-115).

وتسعى إدارة المصرف الى دراسة سلوك الودائع لتقدير احتياجاتها من السيولة اللازمة لمقابلة سحب الودائع وطلبات الإقراض. وتقف العديد من الأسباب وراء سحب الودائع المصرفية منها (Andros et al., 2020: 207):

1. عدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها الحالية في الوقت المحدد بسبب فقدان السيولة مما يؤدي الى ما يعرف

الموجودات، حق الملكية الى اجمالي القروض ونسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع. وتوصلت الدراسة الى إمكانية استخدام التحليل التمييزي في تصنيف المصارف التجارية الأردنية الامر الذي يساعد في اتخاذ الإجراءات الصحيحة لمساعدة المصارف عينة الدراسة على التعافي والمحافظة على مكانتها في السوق المصرفي.

كما تناولت دراسة (Calomiris & Carlson (2023) كيفية استعادة الثقة في المؤسسات المالية المتعثرة بعد الأزمات المالية مستفيدة بذلك من الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل المصارف بعد حدوث الأزمات، إذ ركزت على ضرورة تغيير الإدارة، وإعادة هيكلة الديون من خلال الدخول في اتفاقيات مع المودعين لتحويل بعض الودائع الجارية مؤقتاً إلى ودائع لأجل، وشطب القروض المتعثرة، وزيادة رأس المال. وقد أظهرت الدراسة أن التعامل مع القروض المتعثرة كان عاملاً حاسماً في استعادة الاستقرار على المدى الطويل. كما حلت دراسة (Boissay et al., (2020) فعالية سياسة التدخل والأدوات المستخدمة في تخفيف الأزمات المصرفية مع التركيز على أهمية سرعة تطبيق السياسات ونوعيتها التي لها دور في تخفيف الاثار السلبية للالزمات المصرفية. وأشارت الدراسة إلى أن الإجراءات السريعة، مثل شراء الموجودات من قبل البنوك المركزية وتقديم القروض، كانت فعالة في استعادة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمات المصرفية بعد انخفاض تقييمات الموجودات، وارتفاع الرافعة المالية للمصارف، وضعف أدائها. كما اشارت نتائج التحليل إلى أن الاستجابة السريعة للبنوك المركزية لأزمة كوفيد-19، من خلال تقديم القروض وشراء الموجودات المالية إلى جانب تدعيم احتياطات رأس المال التنظيمي والسيولة المصرفية المتراكمة خلال السنوات السابقة ساعدت في تعزيز الاستقرار المالي وتجاوز أزمة مصرفية.

ويعد التعافي المالي في المصارف التجارية من المواضيع المهمة في إدارة المصارف خاصة بعد تعرضها للالزمات المصرفية والاقتصادية. إذ تسعى المصارف إلى استعادة توازنها المالي وقدرتها على تقديم خدماتها بكفاءة. ويعد هيكل الودائع المصرفية الذي يشكل المصدر الأساسي للتمويل في المصارف التجارية من اهم العوامل التي تؤثر في تعزيز التعافي المصرفي. إذ يؤثر بشكل مباشر على استقرار السيولة والربحية وكفاءة إدارة الموجودات والمطلوبات. وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين الودائع المصرفية ومؤشرات الأداء المالي أو السيولة، إلا أن القليل من الباحثين قد تناول العلاقة المباشرة بين هيكل الودائع والتعافي المالي للمصارف التجارية. ومن هنا، يمكن تحديد الفجوة البحثية المتمثلة بأجراء دراسة تحليلية تربط بين هيكل الودائع المصرفية وتعزيز قدرة المصارف التجارية العراقية على التعافي المالي، وذلك من خلال تحليل الأثر لكل من ودائع الجارية وودائع التوفير وودائع لأجل على مؤشرات التعافي المالي مثل كفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة، والربحية.

ثانياً: هيكل الودائع المصرفية

تعد الودائع من اهم مصادر الأموال الخارجية التي تتميز بانخفاض تكلفتها قياساً بمصادر التمويل الأخرى (علي

المصارف التي تمتلك نسبة عالية من الودائع الثابتة أو لأجل قد حققت معدلات نمو أقل.

3. العلاقة بين أنواع الودائع: إذ إن معدل نمو كل من الودائع الجارية والتوفير تعتمد بشكل متبادل على بعضها البعض، وقد تتأثر بنفس العوامل مثل تحسين جودة الخدمة.

4. حجم شبكة الفروع: يبدو أن تأثير حجم شبكة الفروع المصرفية يتناقض فيما يتعلق بنمو ودائع التوفير والجارية، كما أن زيادة عدد الفروع في المناطق الريفية والمدن الكبرى له تأثير سلبي على نمو الودائع الجارية.

5. تكلفة الودائع: لها تأثير ملحوظ ومباشر في انخفاض معدل نمو الودائع.

6. نمو الائتمان: يُعد من المحددات المهمة لنمو الودائع الجارية وودائع لأجل، في حين لا يؤثر نمو حجم الائتمان بشكل واضح على ودائع التوفير.

كما تناولت دراسة (Nasrin, 2023) تحديد العوامل المؤثرة في تعبئة الودائع من قبل المصارف التجارية في بنغلاديش. وأظهرت النتائج أن السياسة النقدية الحكومية، وحجم المصرف، وتنوع الخدمات، والحالة الاقتصادية للبلد، تُعد من أهم العوامل التي تؤثر في قدرة المصارف التجارية على تعبئة الودائع. بالإضافة إلى ذلك، استهدفت دراسة Legass et al. (2021) الأسباب الرئيسية لنمو الودائع في المصارف التجارية في إثيوبيا، وأشارت النتائج إلى أن هناك عوامل، مثل حجم المصرف، وعرض النقد الواسع، ومعدل التضخم، لها تأثير إيجابي معنوي على نمو ودائع المصارف التجارية. في حين، وجد إن نسبة الإعالة العمرية والنمو السكاني لهما تأثير سلبي معنوي على نمو الودائع. من ناحية أخرى، وُجد أن العوامل الخاصة بالمصرف مثل تزايد عدد الفروع له علاقة إيجابية معنوية بنمو ودائع المصارف التجارية. كما تناولت دراسة (Banke & Yitayaw, 2022) العوامل الاقتصادية الكلية المحددة لتعبئة الودائع في القطاع المصرفي الإثيوبي للفترة 2011 - 2020. وأظهرت النتائج أن كل من نسبة القروض إلى الودائع، وكفاية رأس المال، والنمو الاقتصادي، والتضخم، والنمو السكاني، والاستقرار السياسي، لها تأثير سلبي معنوي على تعبئة الودائع في المصارف التجارية. في حين، كان لربحية المصرف تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية على نمو ودائع المصارف التجارية. بالمثل، تناولت دراسة (Ambe, 2017) العوامل المؤثرة في تعبئة ودائع العملاء في البنك التجاري الإثيوبي. وأشارت النتائج أن توفير القروض وزيادة عدد الفروع وعدد العملاء لها تأثير إيجابي ومعنوي على نمو الودائع. وهدفت دراسة (Gunasekara & Kumari, 2018) إلى تحديد العوامل المؤثرة على تعبئة الودائع في سريلانكا. كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين تعبئة الودائع وكل من: سعر الفائدة على الودائع، الأمان، تزايد اعداد الفروع، جودة الخدمات المصرفية، التكنولوجيا المستخدمة، والوعي المصرفي. كما وُجدت علاقة معنوية بين المنطقة السكنية وحجم الودائع، بالإضافة إلى أن المتغيرات الديموغرافية مثل الجنس، المهنة، المستوى التعليمي، والدخل تؤثر بشكل معنوي على تعبئة الودائع. كما ركز على

بالذعر المالي، وهو قيام المودعين بسحب ودائعهم، مما يخلق حالة من زعزعة استقرار الودائع وبالتالي إفسار المصارف أو إفلاسها.

2. يعد عدم تناسق المعلومات بين المصرف والمودع مصدر للذعر. فمع اتجاه الاقتصاد نحو الركود، يلاحظ المودعون انخفاضاً في أرباح المصارف ويتوقعون حدوث أزمة مصرفية لأن المصارف قد استثمرت بالفعل في أعمال متعثرة ولتجنب الخسائر المحتملة، يسحب المستثمرون (المودعون) أموالهم.

3. في أوقات الازمات المالية، يشعر المودعون بالقلق، وقد يسارعون إلى سحب ودائعهم. وعادةً ما يكون كبار المودعين أول من يسحبون أموالهم من المصارف. ووفقاً لقانون الأعداد الكبيرة، يُمكن التخفيف من عمليات سحب الودائع من خلال جعل الودائع أكثر تنوعاً. ويمكن تحقيق تنوع أكبر للودائع من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الودائع المصرفية واستخدامها، أي إشراك أكبر عدد من السكان البالغين في التعاملات المصرفية (الشمول المالي). وبناءً على ذلك، يُمكن أن يُحسن الشمول المالي من الاستقرار المالي. (Han & Melecky, 2013: 2)

4. وفقاً للعديد من الدراسات الاقتصادية فإن توقعات المودعين تعد المحرك الرئيسي للاثمات المصرفية. ويرجع ذلك إلى تحويل السيولة وتحويل آجال الاستحقاق، اللذان يُعدان جوهر نموذج أعمال المصارف، إذ يؤدي إلى عدم توافق في ميزانياتها العمومية، مما قد يدفع المودعين إلى فقدان الثقة في قدرة المصارف على السداد وتهافتهم على سحب الودائع (Panetti & Deidda, 2025: 1).

ثالثاً: العوامل المؤثرة في نمو حجم الودائع المصرفية

يتأثر نمو الودائع في المصارف بشكل أساسي بعوامل الاقتصاد الكلي وبيئة الأعمال واختلقت الدراسات السابقة في تحديد العوامل المؤثرة في نمو الودائع، إذ أشار Yakubu, & Abokor (2020) في دراسته للعوامل المحددة لنمو الودائع في تركيا، أن استقرار القطاع المصرفي، وكفاءته، وعرض النقد بمعناه الواسع، والنمو الاقتصادي، والتضخم، كلها عوامل مهمة لنمو الودائع على المدى الطويل في تركيا. كما كشفت النتائج أنه على المدى القصير، يُعدّ التوسع في عدد الفروع المصرفية وعرض النقد بمعناه الواسع عاملان مؤثران في تعبئة الودائع المصرفية. كما أوضح (Unvan & Yakubu, 2020) في دراسته إن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي نتج عنه ارتفاع معدل التضخم قد أثر سلباً على الودائع المصرفية في غانا. وحاولت دراسة (Roy, 2021) تحديد العوامل المؤثرة على نمو الودائع في القطاع المصرفي الهندي وتوصلت الدراسة إلى ستة عوامل رئيسية تؤثر على معدل نمو الودائع، وهي:

1. حجم ودائع التوفير له تأثير سلبي على نمو معظم أنواع الودائع، إذ إن زيادة حجم ودائع التوفير يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الودائع.

2. آجال استحقاق الودائع: فالمصارف التي تعتمد على الودائع الجارية لها قدرة عالية على تحقيق النمو، بينما وجد أن

أموال المصارف، الثقة، ويسعون في الوقت نفسه إلى إنقاذ مواردهم عن طريق سحبها مما يؤدي ذلك إلى انهيار المصرف وخروجه من السوق. وتصبح المشكلة أكثر تعقيداً إذا كان الأمر يتعلق بسحب نسبة كبيرة من الودائع في النظام المصرفي، مما يهدد الاقتصاد بالشلل ولا خيار أمام الحكومة سوى التحرك، وتكون الحلول المتاحة في الأزمات أكثر صعوبة وتكلفة. ولذلك، تعتمد المصارف التجارية على اتباع استراتيجيات فاعلة للتعافي المالي تمكنها من استعادة مكانتها في السوق المصرفي بعد زوال خطر الأزمة. ويمكن عرض أهم هذه الاستراتيجيات بالشكل الآتي:

الاستراتيجية الأولى: تحسين جودة الموجودات

دفعت التحديات والصعوبات التي تواجه المصارف التجارية في استرداد القروض المتعثرة إلى استخدام استراتيجيات إعادة هيكلة الائتمان كوسيلة لحل مشكلة القروض المتعثرة وبالتالي تحسين حالة الاسترداد في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة، والتغيرات في اللوائح والقوانين، والتكنولوجيا وقد قدمت إعادة هيكلة الائتمان مساهمة حاسمة في مواجهة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. إذ إن تقليل عدد حالات التخلف عن سداد القروض، يعزز الثقة في القطاع المصرفي واستقرار الأنظمة المصرفية. وإن إعادة هيكلة الائتمان من خلال التفاوض مع المقترضين المتعثرين (مثل تمديد فترات السداد، وخفض أسعار الفائدة) لها تأثير إيجابي على استرداد القروض. وبرزت استراتيجيات إعادة هيكلة الائتمان كعامل حاسم في احتواء مشاكل استرداد القروض المتعثرة في العديد من الدول من خلال الآتي (Kapkiyai et al., 2025: 55-56) (Chibawe, 2025: 70-71):

1. تعمل إعادة هيكلة الائتمان كآلية لتغيير شروط اتفاقية الائتمان الأولية لاستيعاب التحديات المالية للمقترض، وبالتالي تقليل معدل التخلف عن السداد.
2. تشمل الآليات إعادة الهيكلة تمديداً متفكراً عليه لفترة سداد القرض، وإمكانية خفض أسعار الفائدة، وتعليقاً مؤقتاً للمدفوعات من قبل المقترضين.
3. استخدام تدابير إعادة هيكلة الائتمان لدعم المقترضين المعنيين واحتواء الخسائر في حالة القروض المتعثرة.
4. الإصلاحات المؤسسية مثل تشكيل وحدات مخصصة لاسترداد القروض وإنشاء شركة لإدارة الموجودات لتولي مسؤولية القروض المتعثرة.
5. اتخاذ التدابير القانونية من خلال إحالة المتخلفين عن السداد إلى محامين للتقاضي في حالات التخلف المتعمد عن السداد وحجز موجودات المتخلفين غير المتعاونين.

الاستراتيجية الثانية: إعادة الهيكلة المالية

تهدف إعادة هيكلة المصارف إلى تحسين أدائها واستعادة ثقة الجمهور. وبشكل عام، تسعى إعادة الهيكلة المالية إلى استعادة الملاءة المالية (صافي القيمة) من خلال تحسين الميزانيات العمومية للمصارف. إذ يمكن للمصرف أن يحسن ميزانيته العمومية من خلال زيادة رأس المال (مثل إصدار أسهم جديدة أو تلقي المساعدة من الحكومة)، أو من خلال خفض الالتزامات (مثل تخفيض قيمة ديون معينة أو تحويل الديون

واخرون (2019) على حجم المصرف، إذ يعد حجم المصرف من العوامل المهمة في تحديد ربحية المصرف، حيث تمتلك المصارف الكبيرة القدرة على اغتنام الفرص الاستثمارية واستقطاب الودائع وتنويع محفظة القروض وقدرة الوصول إلى الأسواق المالية بسهولة مقارنةً بالمصارف الصغيرة (علي واخرون، 2019: 54-55).

في ضوء نتائج الدراسات السابقة التي تم عرضها، ترى الباحثان أن تحديد العوامل المؤثرة في حجم الودائع تختلف باختلاف البيئة الاقتصادية والمصرفية لكل دولة، والفترة الزمنية التي تناولتها الدراسات السابقة.

رابعاً: استراتيجيات التعافي المالي في المصارف التجارية

يشير التعافي المالي إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تتخذها المصارف التجارية لاستعادة استقرارها المالي والعودة إلى وضعها الطبيعي بعد تعرضها لأزمة مالية. ويهدف التعافي المالي إلى الحفاظ على استمرارية العمل المصرفي وتعزيز ثقة المتعاملين مع المصرف (إبراهيم، 2024: 140). كما يشير التعافي المالي إلى الوقت الذي تستطيع المصارف فيه تجاوز المخاطر أو الأزمة التي تتعرض لها والرجوع إلى الوضع المالي المستقر (العامري، 2018: 60).

وبناء على تجارب المصارف السابقة فقط لاحظ مراقبي المصارف أن هناك عدد من الإجراءات المتخذة من قبل إدارة المصرف والمالكون لتعزيز الثقة في المصرف وتعزيز التعافي المالي ويمكن عرضها بالآتي (Calomiris & Carlson, 2023: 2-3):

الإجراء الأول: الدخول في اتفاقيات مع المودعين لتحويل بعض الودائع الجارية مؤقتاً إلى ودائع لأجل. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى معالجة مشكلة التنسيق بين المودعين للمساعدة في منع حدوث سحب جماعي يضر المصرف. يمكن أن توفر هذه الاتفاقيات وقتاً مهماً لتحقيق استقرار تمويل المصرف، لكن اللجوء إلى هذه الاتفاقيات قد يثير بعض الاستياء لدى المودعين وينتج عنه سحب الأموال عند انتهاء هذه الاتفاقيات.

الإجراء الثاني: استبدال مدراء المصرف وبعض الموظفين، فإذا كانت المهارات الإدارية أو القرارات المتخذة من قبلهم قد ساهمت في توقف المصرف، فإن تغيير المديرين قد يعزز الثقة. **الإجراء الثالث:** زيادة رأس المال، فزيادة رأس المال يمكن أن تعزز قدرة المصرف على امتصاص الخسائر، إلا أن زيادة كبيرة في رأس المال تؤدي إلى فقدان المساهمين الحاليين لحق الرقابة والإشراف على إدارة المصرف بسبب دخول مساهمين جدد.

الإجراء الرابع: تحمّل الخسائر الناجمة عن القروض المتعثرة وشطبها على الرغم من أن ذلك سيقلل من رأس المال المُعلن ويؤثر في قدرة المصرف على توزيع الأرباح، إلا أنه من ناحية أخرى، سيسمح للمصرف بعرض ميزانية أنظف والتركيز على القروض الجيدة بدلاً من محاولة استرداد الخسائر من القروض المتعثرة. وتواجه المصارف التجارية تحديات ومخاطر مالية متعددة تؤثر في استقرارها وربحيته، خاصةً في فترات الأزمات المصرفية والاقتصادية. ففي الأزمات المصرفية، يفقد كل من المودعون، ومقرضو المصارف، وأصحاب رؤوس

أولاً: وصف متغيرات الدراسة

لاختبار تأثير هيكل الودائع في مؤشرات التعافي المالي للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة تم استخدام المتغيرات الآتية:

1. مؤشرات التعافي المصرفي (المتغيرات التابعة): تضم ثلاثة مؤشرات رئيسية:

- مؤشرات الربحية: تم استخدام المؤشرات الأكثر شيوعاً في قياس ربحية المصارف التجارية وهي العائد على الموجودات الذي يشير الى مدى جودة استخدام المصرف لموجوداته، من خلال تحديد ربحية المصرف مقارنة بإجمالي موجوداته. والعائد على حقوق الملكية الذي يعكس كفاءة المصرف في توليد الارباح لكل وحدة من حقوق الملكية.

- مؤشر جودة الموجودات: يشير إلى جودة محفظة الموجودات التي يمتلكها المصرف وتقاس من خلال نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض

- مؤشر كفاية رأس المال: تقاس بنسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات. وتعكس قدرة المصرف على استيعاب الخسائر المحتملة الناشئة عن الموجودات الخطرة. اذ ان زيادة كفاية رأس المال تعزز قدرة المصرف على امتصاص الخسائر (Calomiris & Carlson, 2023: 3).

2. هيكل الودائع (المتغير المستقل): تمثل الودائع المصدر الرئيسي لأموال المصرف والتي يعتمد عليها في تحقيق أرباحه. ووجود هيكل وودائع مستقر يُعزز قدرة المصرف على التوسع في نشاط الإقراض في فترات التعافي المالي وزيادة الثقة بالمصرف. وتم قياسه من خلال المؤشرات الآتية (ناشور، 2021: 4-5):

- نسبة الودائع الجارية الى اجمالي الودائع: تشكل الجزء الأكبر من اجمالي وودائع المصرف تتميز بانخفاض تكلفتها قياساً ببقية الودائع اذ لا يمنح المصرف فوائد على الودائع الجارية. مما يقلل من التكاليف التشغيلية في فترات التعافي.
- نسبة وودائع التوفير الى اجمالي الودائع: تكون هذه الودائع صغيرة غالباً وتتميز بالاستقرار النسبي.

- نسبة وودائع الثابتة الى اجمالي الودائع: يتمتع هذا النوع من الودائع بالاستقرار وإمكانية توظيفها في مجالات استثمارية تحقق أرباح مجزية للمصرف الا ان تكلفتها تكون اعلى من بقية الودائع والمتمثلة بالفوائد التي يمنحها المصرف لأصحابها. وتسعى المصارف الى جذب هذا النوع من الودائع لما له من أهمية في تعزيز استقرار السيولة ويقلل من مخاطر السحب المفاجئ.

3. المتغيرات الضابطة: تشمل كلا من:

- سيولة المصرف: وتم قياسها من خلال نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات، وتشير الى قدرة المصرف على سداد التزاماته المالية اليومية. اذ ان توفير السيولة المناسبة واستعداد المصرف لتلبية طلبات زبائنه يجنبه التعرض الى ازمة سيولة.

- حجم المصرف: ويمثل اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي موجودات المصرف.

قصيرة الأجل الى تمويل طويل الأجل)، أو من خلال زيادة قيمة الموجودات (مثل زيادة قيمة استرداد القروض المتعثرة). كما تؤثر إعادة الهيكلة التشغيلية على الربحية، اذ يمكن خفض تكاليف التشغيل من خلال إغلاق بعض الفروع وتسريح الموظفين. عادةً ما تسعى إعادة الهيكلة الى تحسين الرقابة والتنظيم الاحترازي. وفي بعض الأحيان، يلزم اتخاذ تدابير أخرى، مثل توفير تأمين على الودائع وتوفير مقرض الملاذ الأخير (Dziobek & Pazarbas, 1998: 2-3).

الاستراتيجية الثالثة: تعظيم الإيرادات

تعد الفوائد المتأتية من القروض المصدر الرئيسي لإيرادات المصارف التجارية الا ان المصادر الأخرى كالرسوم والعمولات كأجور الخدمات التي يقدمها المصرف تعد مصدراً مهماً للإيرادات تسعى المصارف الى زيادته والتعويض عن انخفاض إيرادات الفوائد بسبب تزايد المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. وتلجأ المصارف الى زيادة إيراداتها من خلال تنوع مصادر دخلها وعدم الاعتماد على دخل الفوائد فتعمل على تنوع الخدمات المصرفية ورفع أسعار الفائدة على القروض والعمولات على الخدمات في حدود القوانين والتشريعات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي. كما تشمل هذه الاستراتيجية الضغط على التكاليف التشغيلية وترشيد المصروفات وتجنب الهدر. اذ يمكن إعادة تنظيم فروع المصرف والتحول الرقمي في العمل المصرفي بهدف خفض التكاليف وتنوع الخدمات المقدمة والتيسير على الزبائن (الجبوري، 2019: 201).

الاستراتيجية الرابعة: تعزيز السيولة المصرفية

تسعى المصارف التجارية الى تعزيز السيولة المصرفية من خلال الالتزام بنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وفق مقررات بازل 3 للمحافظة على سيولة المصرف في الاجلين القصير والطويل. فتوفير السيولة المناسبة واستعداد المصرف لتلبية طلبات زبائنه يجنبه التعرض الى ازمة سيولة. حيث تسهم نسبة صافي التمويل المستقر في الحد من مخاطر التمويل الناشئة عن عدم تطابق آجال الاستحقاق بين موجودات المصارف والتزاماتها (Hakenes & Schliephake, 2019: 3).

بناءً على ما تم عرضه، يمكن للمصارف التجارية ان تتبع عدة استراتيجيات في أن واحد لتحقيق التعافي المالي. فالهدف الرئيسية لهذه الاستراتيجيات هو تعزيز الاستقرار المالي واستعادة الثقة بالمصرف وضمان بقاءه واستمراره بالعمل المصرفي وتحسين قدرته على مواجهة الازمات المصرفية والاقتصادية.

المبحث الثاني: الجانب التطبيقي

يهدف هذا المحور الى استعراض وصف متغيرات الدراسة والنموذج الاحصائي لتقدير أثر هيكل الودائع في تحقيق التعافي المالي في المصارف التجارية العراقية للفترة 2014-2023. يليها مناقشة وتحليل أثر هيكل الودائع في تحقيق التعافي المصرفي واختبار الفرضيات.

الرئيسية والفرعية. لاختبار أثر هيكل الودائع في تحقيق التعافي المصرفي للمصارف عينة الدراسة، تم توظيف طريقة المربعات الصغرى (OLS) وذلك لتحليل العلاقة والأثر بين متغيرات الدراسة، ويمكن صياغة معادلة الانحدار بالصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 CUDEP + \alpha_2 SAVDEP + \alpha_3 FIXDEP + \alpha_4 LIQU + \alpha_5 Size + \varepsilon_{it}$$

حيث ان:

Y_{it} : يمثل المتغير التابع مؤشرات التعافي المصرفي (ROA, ROE, NPL, CAR).

ROA: العائد على الموجودات (مؤشر ربحية).

ROE: العائد على حق الملكية (مؤشر ربحية).

NPL: نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض (مؤشر جودة الموجودات)

CAR: نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات (مؤشر كفاية رأس المال).

اما المتغير المستقل هيكل الودائع فقد ضم ثلاث مؤشرات هي:

CUDEP: نسبة الودائع الجارية الى اجمالي الودائع.

SAVDEP: نسبة ودائع التوفير الى اجمالي الودائع.

FIXDEP: نسبة ودائع الثابتة الى اجمالي الودائع.

المتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف:

LIQU: نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات (سيولة المصرف).

Size: اللوغاريتم الطبيعي لأجمالي موجودات المصرف (حجم المصرف).

β_0 : الثابت (intercept).

$\beta_1 - \beta_5$: معاملات التأثير

ε_{it} : الخطأ العشوائي

ثالثاً: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

ويظهر الجدول (2) تفاوتاً ملحوظاً في القيم بين المصارف محل الدراسة عبر السنوات، الأمر الذي يعكس تباين الأداء المالي والسياسات الإدارية. وللد من تأثير القيم المتطرفة على نتائج الدراسة، تم تهذيب winsorise جميع المتغيرات المالية عند مستوى 5% على جانبي توزيع العينة. إذ بلغ متوسط ROA نحو (0.936%) بانحراف معياري (1.525)، وهو ما يشير إلى تباين ملموس في كفاءة توظيف الموجودات لتحقيق العوائد. بينما كان معدل ROE (2.771%) بانحراف معياري قدره (3.967). أما NPL نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض فقد بلغ (0.926%) وهي نسبة منخفضة تعكس انخفاض حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف العراقية عينة الدراسة. في المقابل، كان متوسط كفاية رأس المال CAR (48.932%) وهي نسبة مرتفعة جداً قياساً بالنسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي، مما يعكس التزاماً عاماً من المصارف التجارية بمقررات لجنة بازل III وتعليمات البنك المركزي العراقي. اما بالنسبة لمكونات هيكل الودائع، فقد بلغ متوسط نسبة الودائع الجارية ما مقداره (36.423%) ومتوسط نسبة ودائع التوفير (29.041%) ومتوسط نسبة ودائع لأجل (34.042%). أما المتغيرات الضابطة فقد أظهرت أن LIQU سجلت متوسطاً مقداره (51.692%) وبانحراف معيارياً مقداره (24.937) مما يكشف تفاوتاً في قدرة المصارف على الحفاظ على مستويات سيولة مستقرة، في حين جاء حجم المصرف Size الأقل تبايناً (0.247)، ما يعكس تقارباً نسبياً في أحجام المصارف المدروسة.

وبصورة عامة، فإن معظم المؤشرات المالية أظهرت انحراف معياري مرتفع، وهو ما يعكس وجود تفاوت متوسط إلى مرتفع نسبياً في الأداء المالي، ويؤكد أن الهيكل العام للودائع

في المصارف العراقية غير متجانس. هذا الأمر يستدعي تبني سياسات أكثر فاعلية في جذب الودائع وتوظيفها بكفاءة، بما يسهم في تحسين الاستقرار المالي وتقليص فجوات الأداء بين المصارف.

رابعاً: مناقشة وتحليل أثر هيكل الودائع في تحقيق التعافي المصرفي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS

يظهر الجدولين (3) و (4) أن مؤشرات هيكل الودائع تلعب دوراً متفاوتاً في التأثير على مؤشرات التعافي المصرفي في المصارف العراقية عينة الدراسة، وقد أظهرت نسبة ودائع التوفير SAVDEP تأثيراً سلبياً معنوياً على العائد على الموجودات ROA، إذ بلغت قيمة معامل التأثير (-0.0579) عند مستوى معنوية (0.004)، وكذلك نسبة الودائع الثابتة FIXDEP كان لها تأثير سلبي معنوي (-0.0439) وبمستوى معنوية (0.0143)، وهذا يعكس ضعف المصارف التجارية العراقية وعدم قدرتها على توظيف أموال المودعين بكفاءة وتحقيق عوائد مجزية لها، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه الأنواع من الودائع قد تفرض كلفاً تمويلية عالية متمثلة بشكل رئيسي بالفوائد المدفوعة للمودعين في حين تكون الودائع الجارية بدون فوائد، أو تكون أقل مرونة في الاستخدام التشغيلي. اما نسبة العائد على حق الملكية (ROE) فقد تبين أن الودائع الثابتة FIXDEP كانت الوحيدة من بين مكونات هيكل الودائع هي التي أظهرت تأثيراً إيجابياً معنوياً على العائد على حق الملكية، إذ بلغت قيمة معامل التأثير (0.7043) عند قيمة احتمالية (0.0218) وهذا يدل على أن الاعتماد على الودائع الثابتة يسهم في تعزيز قدرة المصرف على تحقيق عوائد لصالح حملة الأسهم، لاسيما في ظل استقرار هذه النوعية من الودائع

CAR، إذ جاءت معاملات التأثير مرتفعة جداً وتراوحت بين 2.2384 و 2.3957، في حين كانت القيم الاحتمالية لها تساوي تقريباً صفر، مما يدل على دلالة إحصائية عالية جداً. وتشير هذه النتائج إلى أن هيكل الودائع يسهم بشكل واضح في تعزيز القاعدة الرأسمالية للمصرف، مما يدعم قدرة المصرف على امتصاص الصدمات وتعزيز صلابته في مواجهة المخاطر المستقبلية. بناءً على ما سبق يمكن القول إن هيكل الودائع يمتلك تأثيراً حقيقياً ومعنوياً على أغلب مؤشرات التعافي المصرفي، وبالأخص على ROA و ROE و CAR و NPL، مما يعزز من صحة الفرضيات التي انطلق منها الدراسة، ويؤكد أهمية توجيه السياسات المصرفية نحو إدارة متوازنة ومبنية على أسس علمية لهيكل الودائع.

وارتباطها بتمويل استثمارات طويلة الأجل. أما نسبة القروض المتعثرة (NPL) فقد جاءت نتائج هذا النسبة لتؤكد وجود أثر موجب معنوي لجميع المتغيرات المستقلة الثلاثة، إذ سجلت نسبة الودائع الجارية CUDEP تأثيراً قدره 0.2481 ($p = 0.0024$)، ونسبة ودائع التوفير SAVDEP تأثيراً أعلى قدره 0.3401 ($p = 0.0001$)، و نسبة الودائع الثابتة FIXDEP بقيمة 0.2279 ($p = 0.0048$)، وهذه النتائج تعكس أن التوسع في هذه الأنواع الثلاثة من الودائع بدون وجود سياسة ائتمانية فعالة قد يقود إلى تزايد حجم القروض المتعثرة، نتيجة لزيادة عمليات الإقراض الغير المدروسة من قبل ادارة المصرف. أما فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال (CAR) فقد أظهرت نتائج التحليل ان كافة المتغيرات المستقلة (CUDEP، SAVDEP، FIXDEP) كانت ذات تأثيراً معنوياً موجب على

الجدول (2) الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
ROE	100	2.771	3.967	-4.28	12.714
ROA	100	.936	1.525	-2.677	3.851
NPL	100	.926	1.22	.012	4.27
CAR	100	48.932	18.946	17.327	77.713
CUDEP	100	36.423	16.027	13.089	64.399
SAVDEP	100	29.041	12.485	9.308	52.082
FIXDEP	100	34.042	14.719	11.94	63.848
Size	100	2.81	.247	2.523	3.383
LIQU	100	51.692	24.937	4.44	88.703

الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد إلى التقارير المالية والميزانيات السنوية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة للفترة (2014-2023).

خامساً: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات.

(0.0218)، مما يشير إلى أن هذا النوع من الودائع يُستخدم بكفاءة في زيادة العوائد من خلال الاستثمار طويل الأجل. أما الفرضية الثانية فتشير إلى وجود تأثير معنوي لمكونات هيكل الودائع الثلاثة (CUDEP، SAVDEP، FIXDEP) على نسبة القروض المتعثرة (NPL) وقد أثبتت النتائج صحة هذه الفرضية، إذ أظهرت تأثيرات موجبة ومعنوية لجميع المتغيرات المستقلة الثلاثة، وهذا ما يدل على أن الزيادة في نسب هذه الودائع ترتبط بزيادة احتمالية تعثر القروض، وهو ما يشير إلى وجود فجوة في إدارة المخاطر الائتمانية، ويحتمل أن المصارف توسع عمليات الإقراض دون ضوابط كافية وتحت ضغط التمويل المتاح. أما الفرضية الفرعية الثالثة فتتصل على وجود تأثير معنوي لمكونات هيكل الودائع على نسبة كفاية رأس المال (CAR) وقد جاءت النتائج داعمة للفرضية بشكل قوي جداً، إذ سجلت جميع المتغيرات المستقلة معاملات تأثير مرتفعة جداً ذات دلالة إحصائية عند ($p = 0.0000$)، مما يعكس قدرة هذه الودائع على دعم الهيكل الرأسمالي للمصرف سواء من خلال تحقيق أرباح عالية أو تعزيز الاحتياطيات. وتشير النتائج السابقة إلى أن تأثير هيكل الودائع يختلف تبعاً لنوع المؤشر المعتمد، ما يلزم المصارف اعتماد سياسة جذب ودائع متوازنة تهدف إلى تحقيق كفاءة التشغيل وضبط المخاطر في آن واحد.

تنص الفرضية الأولى على وجود تأثير معنوي لهيكل الودائع في ربحية المصارف التجارية العراقية والمعبّر عنها بالعائد على الموجودات والعائد على حق الملكية. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير سلبي معنوي، إذ بلغ معامل التأثير ($Beta = -0.0579$) عند مستوى دلالة ($p = 0.004$)، مما يدل على أن ارتفاع نسبة ودائع التوفير في المصرف يرتبط بانخفاض في كفاءة توظيف الموجودات. وبذلك تعد الفرضية مقبولة مما يدل على أن هذا النوع من الودائع قد يسبب عبئاً تموالياً على المصرف. كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي للودائع الثابتة (FIXDEP) على ROA، وقد أظهرت نتيجة التحليل تأثيراً سلبياً معنوياً بمعامل ($Beta = -0.0439$) بقيمة احتمالية ($p = 0.0143$)، مما يعني أن التوسع في هذا النوع من الودائع يحد من كفاءة المصرف في استخدام موجوداته في الأجل القصير وعليه فإن الفرضية مقبولة، ويحتمل أن يكون السبب في هذا ارتفاع كلفة هذا النوع من الودائع أو محدودية استخدامه في التوظيفات قصيرة الأجل مقارنة بالأرباح المتحققة. كما توصلت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي للودائع الثابتة (FIXDEP) على ROE وقد تم قبول الفرضية الفرعية الأولى، إذ تبين وجود علاقة طردية معنوية بين المتغيرين، إذ بلغ معامل التأثير ($Beta = 0.7043$) بمستوى معنوية ($p =$

الجدول (3) نتائج أثر هيكل الودائع في مؤشرات التعافي المصرفي الخاصة بربحية المصارف التجارية

VARIABLES	ROE			ROA		
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
CUDEP	0.0251 (0.0214)			0.0138 (0.00930)		
SAVDEP		-0.0335 (0.0293)			-0.0579*** (0.0128)	
FIXDEP			0.07043** (0.0227)			-0.0439** (0.0108)
LIQU	0.0368*** (0.0132)	0.0345*** (0.0123)	0.0332** (0.0135)	0.0224*** (0.00704)	0.0211*** (0.00656)	0.0205*** (0.00713)
SIZE	8.358*** (1.771)	8.604*** (1.825)	8.420*** (1.768)	1.035* (0.594)	1.170* (0.597)	1.064* (0.591)
Constant	-23.53*** (4.926)	-22.22*** (4.606)	-22.41*** (4.714)	-3.633** (1.665)	-2.914* (1.620)	-2.980* (1.690)
Observations	100	100	100	100	100	100
R-squared	0.374	0.375	0.364	0.182	0.184	0.163

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

الجدول (4) نتائج أثر هيكل الودائع في مؤشرات التعافي المصرفي الخاصة بجودة الموجودات وكفاية رأس المال

VARIABLES	CAR			NPL		
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)
CUDEP	2.3957*** (0.0492)			0.2481*** (0.00728)		
SAVDEP		2.2384*** (0.0619)			0.3401*** (0.00922)	
FIXDEP			2.3576*** (0.0539)			0.2279*** (0.00790)
LIQU	-0.0283 (0.0324)	-0.0374 (0.0316)	-0.0427 (0.0325)	-0.00302 (0.00480)	-0.00443 (0.00471)	-0.00403 (0.00477)
SIZE	-69.53*** (3.165)	-68.69*** (3.175)	-69.21*** (3.240)	-1.921*** (0.469)	-1.849*** (0.473)	-1.926*** (0.475)
Constant	242.5*** (8.881)	247.1*** (8.789)	246.0*** (9.264)	6.105*** (1.315)	6.549*** (1.310)	6.778*** (1.358)
Observations	100	100	100	100	100	100
R-squared	0.845	0.844	0.839	0.186	0.173	0.175

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.

الاستنتاجات والتوصيات

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها:

في إدارة المخاطر، بل قد يكشف عن ضعف في الضوابط الائتمانية.

4. رغم الآثار السلبية لبعض أنواع الودائع على العائد على الموجودات، إلا أن الودائع الثابتة أظهرت قدرة واضحة على دعم رأس المال ورفع العائد على حقوق الملكية، ما يؤكد أهميتها في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل.
5. التزام معظم المصارف بمستويات مقبولة من كفاية رأس المال يعكس استجابة نسبية لمتطلبات البنك المركزي ومقررات بازل، غير أن هذا الالتزام لم ينعكس دائماً على مستوى الكفاءة التشغيلية أو جودة الأصول.

1. يتضح أن هيكل الودائع يلعب دوراً متبايناً في تعزيز التعافي المالي للمصارف التجارية العراقية، إذ أن لكل نوع من الودائع أثره الخاص الذي قد يكون داعماً أو مثبطاً للأداء.
2. وجود تفاوت كبير في مؤشرات الأداء المالي بين المصارف محل الدراسة يعكس عدم تجانس في السياسات الإدارية والائتمانية، مما يشير إلى غياب إطار موحد لإدارة الودائع وتوظيفها بكفاءة.
3. ارتباط زيادة حجم الودائع بارتفاع نسب القروض المتعثرة يؤكد أن التوسع في الإقراض لا يقترن بالضرورة بتحسين

- Dirasat halat Masraf Bemo Saudi Fransi. Majallat Jami'at al-Ba'th – Silsilat al-'Ulum al-Iqtisadiyah, 42(6), 53–89.
4. Faraj, A. M., Al-Samawi, S. B. O., & Faraj, M. Sh. (2021). Athar istiqrar al-wada'i' al-masrifiyah 'ala al-ada' al-mali lil-masarif al-tijariyah al-libiyah khilal al-fatrah 2001–2018: Masraf al-Tijarah wa al-Tanmiyah namudhajan. Majallat al-Jami'ah al-Asmariyah, 34(2), 660–688.
 5. Taha, H. A. S., & Al-Mukhram, A. M. A. M. (2023). Athar al-'awamil al-kharijiyah 'ala tanmiyat al-wada'i' al-masrifiyah: Dirasah tatbiqiyah 'ala al-masarif al-tijariyah al-libiyah. Al-Majallah al-'Ilmiyah lil-Dirasat wa al-Buhuth al-Maliyah wa al-Idariyah, 15(4), 376–410.
 6. Nasser, S. K., Al-Ali, A. H., & Ghadhwan, A. A. (2019). Athar haykal al-wada'i' al-masrifiyah fi 'a'id mahfazat al-qurud: Dirasah tatbiqiyah 'ala al-masarif al-tijariyah al-khassah al-mudrajah fi Suq Dimashq lil-Awraq al-Maliyah. Majallat Jami'at Hama, 2(11).
 7. Al-Ameri, H. H. H. (2018). Al-murunat al-maliyah wa in'ikasatuha fi tahqiq al-ta'afi al-masrifi: Dirasah tahliliyah fi 'ayyinah min al-masarif al-mudrajah fi Suq al-'Iraq lil-Awraq al-Maliyah (Unpublished doctoral dissertation). Kulliyat al-Idarah wa al-Iqtisad, Jami'at Karbala', Iraq.
 8. Ali, R., & Karaza, M. F. (2022). Athar haykal al-wada'i' fi safi dakhil al-masarif al-taqlidiyah al-mudrajah fi Suq Dimashq lil-Awraq al-Maliyah. Majallat Buhuth Jami'at Halab – Silsilat al-'Ulum al-Iqtisadiyah, (46).
 9. Mahmoud, S. O. J. (2022). Al-tanawwu' fi haykal al-wada'i' wa hajm al-iqrad al-masrifi: Dirasah tatbiqiyah 'ala al-masarif al-mudrajah fi Suq Dimashq lil-Awraq al-Maliyah (Unpublished master's thesis). Kulliyat Idarat al-A'mal, Jami'at al-Manarah, Syria.
 10. Nashour, I. K. (2021). Tahlil haykal al-wada'i' fi al-jihaz al-masrifi al-'iraqi wa al-'awamil al-mu'aththirah fihi. Iqtisadiyat Shamal Afriqiya, 17(1), 1–22.

6. الفجوة بين استقرار السيولة وتذبذب الربحية توضح أن استراتيجيات إدارة السيولة لا تزال تعاني من ضعف التنسيق مع استراتيجيات التوظيف والاستثمار.
وتوصي الدراسة إدارات المصارف بالآتي:
1. تنويع هيكل الودائع عبر سياسات جاذبة لكل من الودائع الجارية والتوفير والثابتة بما يقلل من الاعتماد المفرط على نوع واحد ويحقق توازناً بين السيولة والربحية.
2. تعزيز كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية من خلال تفعيل أنظمة الإنذار المبكر لمراقبة القروض وتطبيق معايير أكثر صرامة في منح الائتمان للحد من تعثر القروض.
3. توظيف الودائع الثابتة في مشاريع استثمارية طويلة الأجل تحقق عوائد مستقرة وتساهم في دعم القاعدة الرأسمالية للمصارف، مع تقليل المخاطر المرتبطة بالاستخدام قصير الأجل.
4. تحسين جودة الخدمات المصرفية عبر الابتكار في المنتجات وتبني سياسات تسعيرية وغير تسعيرية تزيد من استقرار الودائع وتعزز ثقة العملاء.
5. الربط بين استراتيجيات السيولة والربحية لضمان استدامة التعافي المالي، بحيث لا تقتصر إدارة السيولة على الوفاء بالالتزامات بل تمتد لتشمل استثمارها بكفاءة.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

مصادر التمويل:

لم يتم تلقي أي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Ibrahim, L. A. (2024). Dawr al-ta'afi al-masrifi fi tahsin sum'at al-masrif: Dirasah tahliliyah li-'ayyinah min al-masarif al-'iraqiyah al-khassah al-mudrajah fi Suq al-'Iraq lil-Awraq al-Maliyah lil-fatrah (2005–2021). Al-Majallah al-'Iraqiyah lil-'Ulum al-Idariyah, 20(80).
2. Al-Jubouri, A. A. S. (2019). Idarat al-masarif: Madkhal tatbiqi. Baghdad: Al-Dhakirah lil-Nashr wa al-Tawzi'.
3. Khalaf, S. I. (2020). Athar haykaliyat al-wada'i' fi al-ribhiyah al-masrifiyah fi al-masarif al-tijariyah al-suriyah al-khassah:

20. Gunasekara, H. U., & Kumari, P. (2018). Factors affecting for deposit mobilization in Sri Lanka. *International Review of Management and Marketing*, 8(5), 30-42.
21. Han, R., & Melecky, M. (2013). Financial inclusion for financial stability: Access to bank deposits and the growth of deposits in the global financial crisis. *World bank policy research working paper*, (6577).
22. Hakenes, H., & E. Schliephake (2019) The deposit base–multibanking and bank stability. University of Bonn, Working Paper.
23. Kapkiyai, C., Kipchumba, F., & Soi, N. (2025). Effectiveness of Credit Restructuring Strategies on Loan Recovery. *Journal of Innovative Research*, 3(1), 55-62.
24. Legass, H. A., Shikur, A. A., & Ahmed, O. M. (2021). Determinants of commercial banks deposit growth evidence from Ethiopian commercial banks. *Journal of Finance and Accounting*, 9(6), 207-215.
25. Nasrin, F. (2023). An Empirical Analysis of Macroeconomic and Bank Specific Factors Ascertain Bank Deposit: A Study on Bangladesh. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 13(3), 46-55.
26. Panetti, E., & Deidda, L. (2025). Bank Recovery and Resolution Planning, Liquidity Management and Fragility. *Liquidity Management and Fragility*.
27. Roy, A. (2021). How Do Bank Specific Factors Effect Deposit Growth? Some Findings from Indian Banking. NIBM WorkingPaper. WP09/December. https://www.nibmindia.org/static/working_paper/NIBM_WP09_AR.pdf
28. Ünvan, Y & Yakubu, I. N. (2020). Do bank-specific factors drive bank deposits in Ghana? *Journal of Computational and Applied Mathematics*. 376. 112827. 10.1016/j.cam.2020.112827.
29. Yakubu, I. N. & Abokor, A. H. (2020), Factors determining bank deposit growth in Turkey: an empirical analysis, *Rajagiri Management Journal*, 14 (2), 121-132
11. Yousif, R. A. (2024). Tasnif al-masarif ‘ala asas mu’ashir al-ta’afi al-mali bi-istikhdam al-tahlil al-tamyizi bi-al-tatbiq fi ‘ayyinah min al-masarif al-musajjalin fi Bursat ‘Amman lil-Awraq al-Maliyah lil-fatrah (2000–2021). *Majallat al-‘Ulum al-Iqtisadiyah wa al-Idariyah wa al-Qanuniyah*, 8(12), 88–.
12. Ambe, M. E. (2017). An investigation of determinants of deposit mobilization in commercial banks of Ethiopia. *Journal of Research on Humanities and Social Sciences*, 7(19), 55-64.
13. Andros, S., Akimova, L., & Butkevich, O. (2020). Innovations in Management of Banks Deposit Portfolio: Structure of Customer Deposit. *Marketing and Management of Innovations*, 2, 206-220. <http://doi.org/10.21272/mmi.2020.2-15>
14. Banke, N. K., & Yitayaw, M. K. (2022). Deposit mobilization and its determinants: evidence from commercial banks in Ethiopia. *Future Business Journal*, 8(1), 32.
15. Boissay, F., Claessens, S., & Villegas, A. (2020). Tools for managing banking distress: historical experience and lessons for today. *BIS Quarterly Review*.
16. Calomiris, C. W., & Carlson, M. (2023). Restoring confidence in troubled financial institutions after a financial crisis. *Journal of Financial Intermediation*, 53, 101012.
17. Chibawe, L. (2025). A study of the factors influencing bank loan performance in Zambian commercial banks (Doctoral dissertation, The University of Zambia).
18. Dawood, T. J., & Shili, F. Z. (2023). Financial Flexibility and Its Impact on Achieving Financial Recovery, Study for A Sample of Iraqi Commercial Banks. *Revista iberoamericana de psicología del ejercicio y el deporte*, 18(4), 409-411.
19. Dziobek, C., & Pazarbasioglu, C. (1998). *Lessons from systemic bank restructuring* (Vol. 14). Washington, DC: International Monetary Fund.